

وعلى هذا ثم لم يلزم في قطع الصلوة وذكر الخطبة متنا وخطبة الجمعة والعيد بين
والكسوف والاستسقاء والنفل سبباً وابتدأ في وقت الأوقاف المأخوذة فأنشا في حرمه
وفي صلاة صفة لرفعت النظر في الأوقات المذكورة يقطع في نفي ظاهر التبرير
وفي المعنى والختمه ان لا يفضل ان يقطعها ويقصها في وقت مناه وفي الوقت المذكور
وأساساً وعند زفره لا تصح عليه وهو في صلاة في الهداية ان لا يقطع في صلاة
فإنه لا يكون لها قيمة وصلوة الجنان وسجدته الذاه وفي وقت الخطبة وقد صرح المعصوم
بأنها لا يكون فيه وهو نافي للمكروه ومنها ويجوز ان يقطعها في الكفاية وقتاً وى
قاضي خان والمخاضة فليجمع اليها والاولى تأخير الطرف عن الفاعل في قوله معطوفه
وهو قوله ويحاط بوجوه الترخي كالمعروف في الترخي فما عند الطلوع فعند النفل أيضاً مكروه
بل في خياره كما سبق الاستسقاء في سنة الترخي وفي المعفلت كقول الشيخ الملبان في بعد النفل
في الصلوة وقيل في الطلوع وبعد أداء العصر في أداء المغرب وهذا يحدث في المفهوم
من هذا الكلام بدلالة قوله فقط ان لا يكرر الغايب وصلوة الجنان وسجدة التارخ
عند المغرب وقد سبق انما يخبر عن ذلك فينا قضان وايضا ذكرنا في قوله
جنان حضرت عند الغروب وسجدة تارة وعند مكرهتان فلهذا يستقيم قوله وبالاعتقال
فقط بعد أداء العصر أداء المغرب ونسأ انما تكلمنا ان لا يقيد في هذا المعطوف
او يقال انما سبق مع ذلك من هذا عند الغروب فلهذا علم في حكمها ان هذا البنيان
وان لم يكن ان سجدة التارخ وصلوة الجنان غير مكرهين عند الغروب كما هو
رواية الخليفة وينبغي ان يعلم ان النفل المأخوذة بعد العصر هو النفل الصلوة كما سبق في
لو تعدد في الترابية فقار الخاتمة وقيد لها بالسجدة فلم يلبها سادسة وان
هو اصل فرض كما ان يبلغ او سلم او اقاوم او طهرت في آخر وقتها او وقت الفرض بحيث
يسعى التحريم والنظر متعلقون نسبة الصلوة انما ذلك الغرض وقوله في حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله

حرمه الله